PISSN : 2572-0007 - EISSN : 2661-7250

الأسس المنهجية لبداية البحث في العلوم القانونية: دراسة في اختيار الموضوع وصياغة الإشكالية

Methodological Groundwork for Legal Research Initiation: A Study on Topic Selection and Problem Formulation

منير بوراس [1،*]

[1] جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة (الجزائر)، mounir.bouras@univ-tebessa.dz

تاريخ الإستلام: 12/ 01/ 2026 تاريخ القبول: 22/ 04/ 2026 تاريخ النشر: 11/ 06/ 2026

الملخص:

يعد الاختيار السليم للموضوع والصياغة الدقيقة لإشكاليته حجر الزاوية في أي بحث علمي ناجح. يهدف هذا المقال إلى تقديم دليل منهجي للباحثين في مرحلتي الإعداد والبدء، من خلال التركيز على المعايير الأكاديمية الواجب مراعاتها عند اختيار موضوع البحث، مثل الحداثة، الأهمية، والتخصص الدقيق. كما يتناول بالشرح آليات صياغة الإشكالية البحثية بشكل واضح وقابل للمعالجة، والتي تمثل المحور الذي تدور حوله كل أجزاء الدراسة، مع التأكيد على العلاقة العضوية بين الإشكالية والعنوان.

الكلمات المفتاحية:

اختيار موضوع البحث، صياغة الإشكالية، المنهجية العلمية، البحث العلمي، إعداد البحث.

***.

Abstract:

The proper selection of a topic and the precise formulation of its research problem constitute the cornerstone of any successful scientific study. This article aims to provide a methodological guide for researchers in the preparatory and inception phases, focusing on the academic standards that must be considered when choosing a research topic, such as novelty, significance, and precise specialization. It also explains the mechanisms for formulating a clear and actionable research problem, which represents the central axis around which all parts of the study revolve, emphasizing the organic relationship between the research problem and the title.

Keywords:

Research topic selection, Problem formulation, Scientific methodology, Scientific research, Research preparation.

* أ.د منير بوراس mounir.bouras@univ-tebessa.dz

I. مقدمة

يشكل البحث العلمي الركيزة الأساسية لتطوير المعرفة الإنسانية ودفع عجلة التقدم في شتى المجالات، حيث يمثل جهدا منهجيا منظما يهدف إلى كشف المجهول أو حل المشكلات القائمة. وتبرز أهمية المراحل التمهيدية للبحث، لا سيما اختيار موضوع البحث وصياغة إشكاليته، باعتبارها العمليات التأسيسية الحاسمة التي تحدد مصير البحث كله، فهي التي ترسم ملامحه وتضبط اتجاهه وتؤثر بشكل مباشر على جودة مخرجاته وقيمته العلمية.

في هذا السياق، يهدف هذا المقال إلى تقديم دليل منهجي محكم للباحثين، وخاصة المبتدئين منهم، في مرحلتي الإعداد والبدء. ويسعى لتحقيق غاية رئيسية، وهي تمكين الباحث من اجتياز المرحلة التأسيسية بثقة وكفاءة، من خلال تحديد المعايير الموضوعية الواجب اتباعها، وتجنب المزالق الشائعة التي قد تعيق مسيرته البحثية منذ انطلاقتها.

وعليه، تتبلور الإشكالية المحورية للمقال حول التساؤل التالي: ما هي المعايير والضوابط المنهجية التي يجب على الباحث مراعاتها لضمان اختيار موضوع بحثي سليم، وكيف يمكن صياغة إشكالية دقيقة تكون قادرة على توجيه العمل البحثي بكفاءة؟

للإجابة عن هذا التساؤل، سيعتمد المقال على المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث سنقوم بتحليل المكونات الأساسية للمرحلة التمهيدية وتفكيكها إلى عناصرها، ثم تقديم توصيات عملية مبنية على الأصول الأكاديمية المعترف بها. وسيتم معالجة هذه الإشكالية من خلال خطة منهجية مبنية على مبحثين رئيسيين: المبحث الأول: مرحلة التحضير المبدئي للبحث، وسيتناول بالتفصيل شروط ومعايير اختيار الموضوع، ودور المناقشة مع المشرف، ومحاذير الاختيار. المبحث الثاني: مرحلة البدء في البحث العلمي، وسيركز على المهارات العملية اللازمة بعد التأسيس، وهي جمع المادة العلمية بأنواعها، واستراتيجيات القراءة الفعالة، وأسس بناء الخطة الأولية للبحث.

أولا: المبحث الأول: مرحلة التحضير المبدئي للبحث:

تعد مرحلة الإعداد النظري والتحضير المبدئي للبحث العلمي حجر الأساس في رحلة الباحث الأكاديمي، حيث تحدد ملامح العمل البحثي وضوابطه المنهجية. وتتمثل هذه المرحلة في عمليتين رئيسيتين مترابطتين: اختيار موضوع البحث وفق معايير دقيقة تضمن جدواه وجدويته، والتأسيس المنهجي للبحث من خلال صياغة إشكاليته المركزية وعنوانه الدال. ويضمن هذا التأسيس السليم توجيهَ الجهد البحثي بكفاءة نحو المسار الصحيح منذ البداية.

1. المطلب الأول: اختيار موضوع البحث:

يشكل اختيار الموضوع اللبنة الأولى في بناء البحث العلمي، حيث يحدد مساره ويساهم في نجاحه. وتتم هذه العملية وفق معايير موضوعية محددة تشمل: شروط ومعايير الاختيار، ومناقشة الموضوع مع المشرف مع تجنب المحاذير.

1.1 الفرع الأول: شروط ومعايير اختيار الموضوع:

يتعرض الطالب، خلال مسيرته الدراسية وتكوينه الأكاديمي في اختصاص محدد، للكثير من **المواد العلمية** والمقررات النظرية والعملية، ويفترض منه الإلمام بمحتواها والإحاطة بأطرها العامة. ومن خلال هذا الاحتكاك المعرفي المستمر، **تتوالد وتتوالى أمامه العديد من الإشكاليات والقضايا** التي تحتاج إلى بحث معمق وتفصيل دقيق من أجل الوصول إلى إجابات وافية وحلول مقنعة. وبناء على هذه الخلفية المعرفية، فإن **لغالبية الطلبة تصور مسبق أو فكرة أولية** عن الموضوع الذي يرغبون في اختياره كمجال لبحثهم وإعداد مذكرتهم أو

رسالتهم أو أطروحتهم فيه. وعند الشروع في عملية **الاختيار النهائي والتحديد الدقيق** للموضوع، لا بد من مراعاة مجموعة من الشروط والمعايير الموضوعية والمنهجية الأساسية، وهي:

1.1.1 حداثة الموضوع:

يشترط في الموضوع المختار أن يكون **حديثا**، بمعنى أن **يعالج قضية جديدة** أو **مسألة متجددة** لم تحظَ بدراسة وافية من قبل، أو أن يتناول زاوية مبتكرة في ظاهرة معروفة. وقد تتجلى الحداثة، على سبيل المثال لا الحصر، في **نص قانوني مستحدث** صدر مؤخرا وتحتاج أحكامه إلى الشرح والتحليل، أو في **نظرية علمية جديدة** طرأت على الساحة الأكاديمية وتستدعي المناقشة والتقويم، أو في **ظاهرة اجتماعية أو اقتصادية مستجدة** تحتاج إلى تفسير وضبط. وبذلك، فإن الموضوع يلامس إشكالية آنية ومحددة ترتبط ارتباطا مباشرا بالتطورات الحديثة في مجال التخصص.

2.1.1 أهمية البحث:

يجب أن يتسم البحث **بأهمية بالغة** في ميدان الدراسة، وتنقسم هذه الأهمية إلى شقين:

- ✓ **أهمية علمية (نظرية):** وتكمن في القيمة المعرفية المضافة التي يقدمها البحث للمكتبة الأكاديمية، من خلال تطوير الفهم النظري، أو دحض فرضية سائدة، أو تقديم تفسير جديد.
- ✓ **أهمية عملية (تطبيقية):** وتتجلى في الفائدة المرجوة من تطبيق نتائج البحث على أرض الواقع، كاقتراح حلول لمشكلات قائمة، أو تحسين ممارسات مهنية، أو تقديم توصيات لصانعي القرار. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون هناك **فائدة مرجوة واضحة** من المذكرة أو الرسالة أو الأطروحة، يسعى الباحث جاهدا لتحقيقها. وعليه، يتوجب على الباحث **إبراز هذه الأهمية المزدوجة وهذه الفائدة** بشكل واضح في مختلف جزئيات بحثه عند اكتماله، وخاصة في المقدمة والخاتمة.

3.1.1 وجود دراسات سابقة:

لا يتعارض اشتراط وجود **دراسات سابقة** حول الموضوع مع مبدأ الحداثة. والمقصود بالدراسات السابقة هنا هو **الأبحاث العلمية الأكاديمية الجادة والمحكمة** التي تشكل أساسا معرفيا يمكن البناء عليه. وتشمل هذه الدراسات بشكل رئيسي:

- ✓ **الأطروحات والرسائل الجامعية** (لمرحلة الماجستير والدكتوراه) التي تمت مناقشتها وقبولها في جامعات معترف بها.
- ✓ **المقالات والبحوث العلمية المحكمة** المنشورة في مجلات علمية متخصصة ومعتمدة.
- ✓ **مؤلفات الأساتذة الأكاديميين المتخصصين** أو **كتابات المهنيين الممارسين ذوي الخبرة الطويلة** (مع الاعتدال وعدم الإسراف في الاعتماد على النوع الأخير كمرجع أساسي)

إن التأكد من وجود هذه الدراسات السابقة يمنح الباحث عدة ضمانات: فهو **يتأكد من وجود مادة علمية كافية** (مصادر ومراجع) يمكنه الاستئناس بها والاسترشاد بمنهجيتها، كما يمكنه من خلالها تحديد الفراغ المعرفي الذي سيسده بحثه. ولا يتم هذا التأكد إلا من خلال **عملية استطلاع مسبقة دقيقة، وبحث واستكشاف معمقين** لما هو متوافر من أدبيات ودراسات، سواء تلك التي تتناول الموضوع **بطريقة مباشرة** أو تلك التي تلمس جوانب منه **بطريقة غير مباشرة**.

4.1.1 التخصص الدقيق:

من غير المنطقي ولا المقبول منهجيا أن يقدم الباحث على إعداد بحث أكاديمي (مذكرة، رسالة، أطروحة) **في مجال بعيد كل البعد عن مجال تخصصه الأصلي وتكوينه الأكاديمي** .والمقصود بالتخصص هنا هو **المعنى الضيق والدقيق** له، أي الفرع المعرفي المحدد الذي تلقى فيه الطالب تعليمه المتخصص. وعلى سبيل التوضيح، فإن طالب **القانون الجنائي**، لا يعقل أو يستقيم أن يعد بحثا في فرع **القانون العقاري** أو **القانون المدني**، والعكس صحيح. فهذا الخروج عن نطاق التخصص يفقده العمق المطلوب، ويعرض بحثه لانتقادات منهجية وجوهرية قد تعيبه.

2.1 الفرع الثاني: مناقشة الموضوع مع المشرف "الجوانب التقنية والمحاذير":

يجب أن تكون هناك **مناقشة علمية جادة وواضحة** للعنوان المقترح مع الأستاذ المشرف. ولكل طالب باحث أستاذ مشرف رسمي، يختاره من بين أعضاء هيئة التدريس المشكلين لفريق التكوين في حقل تخصصه الدقيق. وعند اختيار الأستاذ المشرف، **يجب مراعاة التطابق والتوافق بين تخصص الأستاذ الدقيق وتفصيل موضوع البحث المقترح**، إذ أن هذه المطابقة تعد ضمانة منهجية وعلمية أساسية. فهي تضمن وجود مرشد خبير في المجال الدقيق، مما يسهل على الطالب الباحث، حال تعرضه لعقبات علمية عميقة أو إشكاليات منهجية معقدة أثناء رحلة إعداده للبحث، أن يجد لدى مشرفه الخلفية المعرفية والقدرة التوجيهية المباشرة لحلها.

وإذا كان الدور المنوط بالأستاذ المشرف هو **التوجيه العام والإرشاد المنهجي والتأطير العلمي**، ومرافقة الطالب في جميع مراحل البحث من البداية حتى المناقشة، **وضبط عملية البحث العلمي** ضبطا منهجيا يضمن سلامة المسار وجودة المخرجات، فإن قبول الأستاذ للإشراف على موضوع معين يحمل **مسؤولية أكاديمية كبيرة**، تقوم على تقييم موضوعية وجدوى الموضوع ذاته بغض النظر عن شخص الطالب المقترح. لذلك، عند تقديم الطالب لمقترح موضوعه إلى الأستاذ المشرف، **وجب أن تجرى مناقشة علمية متكاملة ومتعمقة حوله** .وتتناول هذه المناقشة عددا من النقاط المحورية: **تحديد مجال البحث** بدقة ووضوح، **ورسم رواقه** ومعالمه الفاصلة عما يجاوره من مواضيع، **ومناقشة مدى توافقه مع التخصص الدقيق** للطالب ومعارفه السابقة، **وتقييم قدرة الطالب الحقيقية** على إنجازه في المستوى المطلوب، **واستكشاف إمكانية إضافة الجديد** أو الإسهام المعرفي من خلال هذه الدراسة.

مع مراعاة الضوابط التقنية العملية التالية:

1.2.1 الزمن المحدد للبحث:

يختلف الإطار الزمني المخصص للإنجاز باختلاف درجة البحث وطبيعته. فإذا كان البحث عبارة عن **رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه** في مرحلة الدراسات العليا، فإن الزمن المتاح يحتسب عادة **بالسنوات** وقد يمتد لسنوات عدة. أما إذا كان بحث **مذكرة ماستر**، فيحتسب زمن إنجازه **بالأشهر** ويكون أكثر ضيقا. لذا، من الضروري أن يقوم الطالب، **وبالتشاور مع أستاذه المشرف**، بتقدير واقعي ودقيق للزمن المطلوب لإنجاز كل مرحلة من مراحل البحث، ومدى **إمكانية إكماله ضمن الآجال الرسمية** المحددة من قبل المؤسسة الجامعية، مع مراعاة الوقت الكافي للمراجعات والتنقيحات.

2.2.1 تكاليف البحث (الجانب الاقتصادي):

يعرف هذا الجانب بأنه **البعد الاقتصادي للبحث العلمي** .فالباحث يتحمل، بشكل مباشر أو غير مباشر، مجموعة من **التكاليف المالية والاقتصادية** اللازمة لإعداد بحثه. وهذه التكاليف **تتفاوت ارتفاعا وانخفاضا**

بشكل كبير تماشيا مع طبيعة تخصص مجال البحث ووسائله. على سبيل المثال، في **البحوث التجريبية** داخل مجالات مثل العلوم الطبيعية وعلوم الأرض والفيزياء والكيمياء الحيوية، تكون **التكاليف مرتفعة جدا** في العادة، نظرا لحاجة هذه البحوث إلى إجراء تجارب معملية متكررة، واستخدام أجهزة دقيقة، وشراء مواد كيميائية أو بيولوجية باهظة الثمن، وقد لا تتوفر هذه المستلزمات بشكل كافٍ في مخابر الجامعة، مما يضطر الطالب الباحث إلى **تحمل نفقاتها الشخصية** .وهذا على النقيض تماما من **البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية والقانونية**، التي قد لا تتطلب سوى **تكاليف محدودة** نسبيا، ك **مصاريف التنقل** بين المكتبات والجامعات، و**تكاليف شراء الكتب** أو **تصوير المراجع** والمصادر، وهي نفقات تعتبر غير مكلفة مقارنة بنظيرتها في العلوم التجريبية. وعليه، **وجب على الطالب الباحث اختيار موضوع بحثي يتناسب ويتوافق مع إمكانياته الاقتصادية المادية**، حتى لا يواجه عجزا ماليا يحول دون إكمال بحثه، أو يضطره إلى تغيير موضوعه بالكامل بعد الشروع فيه، مما يعني **إهدارا للجهد الكبير والوقت الطويل** الذي استثمره سابقا.

تنويه: مع ماعاة الشروط والمعايير سالفة الذكر، يتحتم على الطالب الباحث توخي الحذر الشديد واجتناب عدد من المزالق والمحاذير الأساسية أثناء عملية الاختيار، وهي:

- ✓ **تجنب البحوث الغامضة غير المحددة:** وهي الدراسات التي لا يكون مجالها واضح المعالم، أو التي تتسم بالعمومية والشمولية الزائدة التي تجعل من الصعب تحديد نطاقها بدقة.
- ✓ **تجنب البحوث المستهلكة:** وهي المواضيع التي كتب فيها كثيرا وأصبحت متداولة بشكل مفرط في الأوساط الأكاديمية، دون أن تقدم زاوية جديدة للرؤية، مما يجعل الإضافة فيها صعبة وقد تصل إلى حد الاستحالة.
- ✓ **تجنب البحوث غير المتوافقة مع الميول الشخصية:** فاختيار موضوع لا يتوافق مع اهتمامات الباحث الحقيقية ورغباته الفكرية يقلل من حماسته ويصعب عليه الاستمرار بفاعلية في رحلة البحث الطويلة.
- ✓ **تجنب البحوث غير الملائمة زمنيا وماليا:** بالنظر إلى عاملَي الزمن والتكلفة، يجب على الباحث الابتعاد عن الموضوعات التي يتوقع، بناء على تقييم مسبق، أن **تتجاوز الحد الزمني المحدد** لإنجازها، أو التي **قد تطلب تكاليف مالية باهظة** يكون عاجزا عن توفيرها.

كل هذه العوامل مجتمعة قد تشكل **عقبات كأداء أمام سير العملية البحثية** بسلاسة، علما بأن البحث العلمي الأصيل يتطلب أساسا **صبرا طويلا وهدوءا نفسيا وجهدا فكريا كبيرا** .لذلك، **على الباحث أن يلتزم التزاما صارما** بالضوابط **والمعايير الموضوعية** عند الاختيار، ويبتعد كل البعد عن النواهي والمحاذير المذكورة، ضمانا لانطلاق رحلته البحثية من أرضية صلبة ومؤهلة للنجاح.

2. المطلب الثاني: التأسيس المنهجي للبحث:

يمثل التأسيس المنهجي القاعدة النظرية التي ينهض عليها البناء البحثي برمته. ويقوم هذا التأسيس على ركنين أساسيين: طرح الإشكالية البحثية التي تحدد محور الدراسة، وصياغة عنوان البحث الذي يعكس جوهر الموضوع والإشكالية معا.

1.2 الفرع الأول: طرح إشكالية البحث:

انطلاقا من مخزونه المعرفي السابق ورصيده الفكري الذي تراكم عبر سنوات التكوين الأكاديمي، يجد الطالب والباحث الجامعي نفسه في مواجهة طيف واسع ومتنوع من **الإشكاليات** التي تطفو على السطح أثناء ممارسته العلمية، سواء ضمن المقررات الدراسية أو عبر القراءات الحرة. وتتباين طبيعة هذه الإشكاليات بين ما هو **نظري محض**، كتلك المتعلقة بتفسير ظواهر معقدة أو تحليل نصوص غامضة أو مناقشة أفكار مجردة، وبين

ما هو **عملي تطبيقي**، وثيق الصلة بمشكلات واقعية وقائمة في الميدان، تتطلب بحثا لحلول عملية. وفي معظم الأحيان، تمثل هذه الإشكاليات **محفزات فكرية عميقة** تدفع بالباحث إلى اعتناقها والتخصص في دراستها، والغوص في أعماق تفاصيلها وجزئياتها الدقيقة. ويكون الدافع وراء هذا الاهتمام هو السعي الجاد لتقديم **معالجة علمية منهجية** تكون قادرة على إنتاج حلول مقنعة وإجابات وافية، تساهم في سد فراغ معرفي موجود، أو معالجة قصور نظري أو تطبيقي مطروح في الأدبيات السابقة.

1.1.2 أهمية الإشكالية:

تختلف **قيمة وأهمية الإشكالية** البحثية من دراسة إلى أخرى، بناء على جملة من العوامل والمقاييس، أهمها: درجة **أصالة الموضوع** وحداثته، وطبيعة **التحديات الفكرية أو المنهجية** التي يطرحها، وحجم **الإضافة العلمية أو العملية** المتوقع أن تقدمها الدراسة في حال حلها. فهناك إشكاليات تكون **مركزية وجوهرية**، تمس صميم التخصص وتلامس قضاياه الأساسية، وربما تفتح آفاقا بحثية جديدة أو تقلب مقولات راسخة. وفي المقابل، قد تكون إشكاليات أخرى **فرعية أو ثانوية**، هدفها الرئيسي توضيح نقطة إجرائية محددة، أو تفصيل جانب تطبيقي معين دون ادعاء التعميم. وهذا التفاوت في القيمة والأهمية **يفرض على الطالب الباحث مسؤولية منهجية وأخلاقية كبيرة** في مرحلة اختيار الإشكالية التي ستبنى عليها رسالته. إذ عليه أن **ينتقي بإمعان وتدبر عميق** الإشكالية التي ستشكل المحور الذي تدور حوله كل جهوده، وذلك لأن **الإشكالية المطروحة هي حجر الزاوية الأول** في البناء البحثي، وأهم ركيزة من ركائز المنهج العلمي الأكاديمي. فهي التي **تحدد وجهة البحث** واتجاهه العام، وهي التي **توجه مسار التحليل** وتضبط خطواته، وهي التي **تتحكم في معايير انتقاء المادة العلمية** واختيار المصادر والمراجع، وهي في النهاية **الخيط الناظم والرابط المنطقي** الذي يربط بين مقدمة البحث ومتنه وخاتمته، ويضمن وحدته الفكرية والموضوعية.

2.1.2 مصادر الإشكالية البحثية:

تنبع الإشكالية العلمية من مصادر متعددة ومتكاملة، يمكن تصنيفها إلى فئتين رئيسيتين:

- ✓ **المصادر الأكاديمية والمباشرة:** وتأتي في مقدمتها **القراءة المنتظمة والاطلاع الواسع**، الذي يعد المنبع الرئيسي لتكوين الرصيد المعرفي وانزياح الحدود الفكرية. فمن خلال القراءة المتأنية للمقررات الجامعية والكتب المتخصصة المؤسسة، تترسخ لدى الطالب مكتسبات علمية عميقة، وتنمو لديه القدرة على **تمييز الإشكاليات الجديرة بالبحث** والتي لم تحظَ بمعالجة وافية. كما تساهم **الخبرات الأكاديمية المباشرة**، المكتسبة من خلال حضور **المحاضرات العلمية** التي يثير فيها الأساتذة تساؤلات عميقة، والمشاركة في **الندوات، والأيام الدراسية، والملتقيات الوطنية والدولية**، في صقل وعي الباحث وإطلاعه على أحدث الإشكاليات الساخنة والمطروحة للنقاش على الساحة العلمية العالمية والمحلية. وكذلك فإن **الاطلاع الدوري على المقالات والبحوث العلمية المحكمة** المنشورة في المجلات المتخصصة الرصينة، يعرض الباحث لرؤى متنوعة و مناهج متباينة في معالجة الإشكاليات، مما يثري خلفيته النظرية وينمي لديه **الحس النقدي** والقدرة على مقارنة الآراء وتقويم الحجج.
- ✓ **المصادر الذاتية والتجربة الحياتية:** بالإضافة إلى المنابع الأكاديمية البحتة، فإن **التجارب الشخصية والمواقف الحياتية** الواقعية التي يمر بها الباحث يمكن أن تشكل منجما خصبا لاستخراج إشكاليات بحثية أصيلة وملحة. فقد تنشأ الإشكالية من **حوارات علمية مكثفة** مع أساتذة أو زملاء، حول إحدى القضايا العالقة، فيتبلور من خلال هذا التبادل الفكري تساؤل دقيق وجديد يستحق التعمق والبحث. أو قد يتعرض الباحث **شخصيا، أو أحد أقاربه أو معارفه، لموقف عملي معين**، كإشكالية قانونية في عقود العمل، أو معضلة اجتماعية في التطبيق، أو مشكلة إدارية في مؤسسة ما، مما يولد لديه تساؤلا طبيعيا عن الأسباب الكامنة

والحلول الممكنة، ويخلق **دافعا ذاتيا قويا** نحو البحث والتحري العلمي المنظم للوصول إلى إجابات. هذه المصادر الذاتية، حينما **تتحد مع رغبة حقيقية في المعرفة وفضول علمي أصيل**، غالبا ما تنتج بحوثا متميزة ومشبعة بالحماس، تحمل **بصمة الباحث الشخصية وشغفه الفكري** بالموضوع، مما يرفع من درجة التزامه بالبحث ويزيد من احتمالية نجاحه وإسهامه بإضافة حقيقية وفعالة في ميدانه.

2.2 الفرع الثاني: صياغة عنوان البحث:

إذا كانت الإشكالية بمثابة القلب النابض الذي يضخ الحياة والفكر في جميع أجزاء البحث، والوقود الدافع الذي يحرك رحلة الاستقصاء من البداية إلى النهاية، فإن العنوان يمثل الوجه المعبر الذي يلتقي به القارئ أولا، والهوية المميزة التي تعرف بها الدراسة بين غيرها من البحوث. وبناء على أن العلاقة بين الإشكالية والعنوان هي علاقة تلازم وترابط عضوي لا انفصام فيهما، فإن المنهجية العلمية والأكاديمية السليمة تفرض أن تكون عملية **صياغة العنوان** خطوة تأتي لاحقة وبعدية لعملية **بلورة الإشكالية** وتحديد معالمها بدقة ووضوح. ويعود السبب في هذا الترتيب المنطقي إلى أن عنوان المذكرة أو الرسالة أو الأطروحة ليس مجرد تسمية شكلية أو ترويجية عابرة تمنح للبحث، بل هو **تعبير مركز ودقيق**، وشبه معادلة لفظية، عن الإشكالية المحورية التي يدور حولها كل فكر البحث ومضمونه. فهو بذلك يكون **المرآة العاكسة** لتلك الإشكالية، و**المفتاح الأول** الذي يمنح القارئ – سواء كان أستاذا مناقشا أو باحثا مهتما – تصورا مبدئيا فوريا عن طبيعة القضية العلمية المطروحة، والزاوية أو المنظور المحدد الذي ستتم من خلاله معالجة الموضوع.

وعليه، تكتسب **عملية صياغة العنوان** أهمية استثنائية وقصوى في العمل البحثي، فهي عملية إبداعية تقنية في آن واحد، وتخضع لمعايير دقيقة ومواصفات منهجية لا يجوز إغفالها أو التهاون فيها، وأبرز هذه المعايير:

1.2.2 الصياغة السليمة للعنوان (الجانب اللغوي والاصطلاحي):

يجب أن يمتلك العنوان **صياغة لغوية سليمة** تخلو تماما من الأخطاء النحوية أو الإملائية، وتتجنب الركاكة الأسلوبية أو الاستعارات الأدبية غير الملائمة للسياق الأكاديمي. كما **يتعين أن يتسم بوضوح المعنى ودقة التعبير**، بحيث يكون مباشرا في توصيل فكرته، وخاليا من الغموض أو الإبهام أو الاحتمالات التأويلية المتعددة التي من شأنها أن تشتت ذهن القارئ وتجعله في حيرة حول المقصود الحقيقي. فالعنوان الجيد هو ذلك الذي يمكن للقارئ المتخصص فهمه واستيعاب مغزاه العام من النظرة الأولى، دون حاجة إلى تفسير إضافي أو شرح مستطيل من قبل الباحث نفسه. ويمتد مطلب الوضوح هذا ليشمل **دلالة العنوان على الموضوع** بشكل لا لبس فيه، بحيث يحدد مجال البحث بدقة ويحيط بأطرافه العامة، مع **شموله للمفردات والمصطلحات الأساسية والجوهرية** التي تمثل عصب الدراسة ولب المشكلة، مما يجعله **دليلا مضمونيا وموجزا للمحتوى** الذي سيليه.

أما من **الناحية الاصطلاحية**، فيجب على الباحث أن ينتقي **المصطلحات العلمية المنضبطة** ذات الدلالة المحددة والمتفق عليها في حقل تخصصه الدقيق، مع تجنب المصطلحات العامة أو الفضفاضة أو تلك التي تحمل دلالات متباينة في سياقات علمية مختلفة. فلكل حقل معرفي مصطلحاته الخاصة ومفرداته التقنية التي يتعارف عليها أهله. وعليه، يجب أن تتم صياغة العنوان **بانسجام تام مع لغة التخصص وتماشيا كاملا مع الموضوع الدقيق** محل الدراسة، مما يعزز مصداقية البحث منذ الوهلة الأولى، ويظهر كفاءة الباحث وسلطته في التعامل مع أدبيات مجاله وإطاراته المفاهيمية.

2.2.2 تحديد الحدود والإيحاء بالمضمون:

ولتحقيق الشروط السابقة، **وجب أن تكون المفردات المختارة لبناء العنوان محددة لحدود البحث**، ومبينة – صراحة أو ضمنا – لأبعاده المختلفة إن اقتضت طبيعة الدراسة ذلك. فقد تشير إلى **البعد الزماني** (كدراسة تشريع معاصر أو مرحلة تاريخية)، أو **البعد المكاني** (كالتطبيق على دولة أو إقليم محدد)، أو **البعد الموضوعي**)بتحديد نطاق الظاهرة أو العلاقة القانونية المدروسة .(**كما ينبغي أن يحمل العنوان في ثناياه إيحاء ضمنيا أو صريحا بالفكرة المركزية أو القضية الرئيسية** التي يدور حولها البحث، مع **الضرورة الملحة لأن يكون حاملا في طياته لب الإشكالية أو التساؤل الجوهري** الذي يسعى البحث بكليته للإجابة عليه، حتى لو لم يرد هذا التساؤل في صيغة استفهام مباشر ضمن نص العنوان.

فالعنوان الناجح، في جوهره ووظيفته النهائية، هو **ملخص مكثف وموجز جدا لمضمون البحث بأكمله، وخلاصة مركزة لإشكاليته وأهدافه** في بضع كلمات مختارة بعناية فائقة. لذا، **يجب أن يتجنب الباحث** عناوين الفضفاضة والعامة التي لا تحدد نطاقا واضحا للدراسة ولا تميزها عن غيرها (مثل "دراسة في القانون المدني")، كما **يجب أن يبتعد عن العناوين الغامضة أو المبهمة أو المجازية** التي تترك القارئ في حيرة من أمره ولا تنقل المعلومة العلمية بشكل مباشر. وفي المقابل، **عليه أن يسعى لصياغة عنوان دقيق** يحدد المساحة البحثية بدقة لا تقبل التأويل، **ومختصر** لا يطول بالإسهاب في التفاصيل أو الوصف، **وواضح** في معناه ومبناه وسهل التلقي. وبذلك يكون العنوان **لافتا** يجذب انتباه المهتم، **ومعبرا** في آن واحد عن الجهد المعرفي الجاد، وقادرا على الإعلان الواثق عن قيمة المادة العلمية والأفكار التي يتضمنها البحث بين دفتيه.

ثانيا: المبحث الثاني: مرحلة البدء في البحث العلمي:

تلي مرحلة التحضير مرحلة البدء الفعلي في البحث العلمي، والتي تنقل الباحث من التنظير إلى التطبيق. وتتمحور هذه المرحلة حول عمليتين أساسيتين: جمع المادة العلمية من مصادرها الموثوقة، والقراءة الواعية لتلك المواد تمهيدا لوضع الخطة الأولية التي ستشكل الهيكل التنظيمي للبحث.

1. المطلب الأول: جمع المادة العلمية:

يعد جمع المادة العلمية الخطوة التنفيذية الأولى في رحلة البحث، حيث يتحول الباحث من مرحلة التخطيط إلى العمل الميداني. وينقسم هذا الجمع إلى: تحديد أنواع ومصادر المادة العلمية، واتباع ضوابط ومعايير دقيقة لضمان موثوقيتها وفائدتها.

1.1 الفرع الأول: أنواع ومصادر المادة العلمية:

بمجرد الانتهاء من المرحلة التأسيسية والتحضيرية التي تم فيها اختيار الموضوع وبلورة الإشكالية وصياغة العنوان، يدخل الباحث في صلب العملية البحثية التنفيذية. وتتمثل أولى خطوات هذه المرحلة الحيوية في الشروع الفعلي في جمع المادة العلمية التي ستشكل المادة الخام لبحثه واللبنة الأساسية لتحليلاته واستنتاجاته. ولا ينبغي للباحث التأخر أو التردد في هذه الخطوة، بل عليه الانتقال مباشرة إلى التنفيذ العملي من خلال اتباع منهجية منظمة.

يتم جمع المادة العلمية المطلوبة عبر عملية بحث منهجية وشاملة، تكون بمثابة حملة استكشافية في عالم المعرفة. وتتسع دائرة البحث هذه لتشمل فضاءات المعلومات التقليدية والحديثة على حد سواء، فلا تقتصر على المكتبات المادية التقليدية التي تحوي الكتب والمجلات الورقية، بل تمتد لتشمل المكتبات الرقمية الضخمة وقواعد البيانات الإلكترونية المتخصصة التي تتيح الوصول إلى ملايين الوثائق والمقالات في لحظات. كما تشمل البحث في مكتبات الجامعات والمراكز البحثية التي غالبا ما تحوي مراجع فريدة ورسائل جامعية. ولا يقتصر الجمع على

المصادر المكتوبة فحسب، بل قد يتطلب الأمر التواصل المباشر والاتصال بأصحاب الاختصاص والخبرة في المجال، سواء كانوا أساتذة جامعيين أو باحثين أو ممارسين محترفين، من أجل توفير مصادر أو معلومات أو إيضاحات قد لا تكون متاحة بسهولة في المصادر المنشورة.

وتشمل المادة العلمية التي يجب على الباحث أن يسعى لجمعها وتحصيلها كل مؤلف أو وثيقة أو دراسة يكون لها صلة وثيقة بموضوع بحثه، أيا كان نوعها أو شكلها. ويتم تصنيف هذه المواد بشكل أساسي إلى نوعين رئيسيين: **المصادر والمراجع**، ويمكن جمعها والتعامل معها بطريقتين: **بطريقة مباشرة** إذا كانت تتناول الموضوع نفسه بالتفصيل، أو **بطريقة غير مباشرة** إذا كانت تتعرض له بشكل عابر أو تقدم إطارا نظريا أو سياقيا عاما يخدم فهمه.

1.1.1 المصادر:

المصدر، كمصطلح منهجي، يقصد به الأصول الأولية والمواد الأساسية التي لا تقبل النقاش في صحتها من الناحية الرسمية أو الواقعية، فهي تمثل البيانات الخام للحقيقة المدروسة. ففي مجال الدراسات القانونية مثلا، تشمل المصادر النصوص التشريعية والوثائق الرسمية الصادرة عن سلطات دولة ما أو هيئات دولية مختصة ومخولة. وهذه النصوص تكون صادرة عن جهات رسمية معترف بها، سواء على المستوى الوطني مثل البرلمانات والحكومات وأجهزة الدولة، أو على المستوى الدولي والإقليمي مثل المنظمات الدولية (كالأمم المتحدة) والاتحادات الإقليمية (كالاتحاد الأوروبي). وتتمتع هذه المصادر بصفة الأصلية والمرجعية القطعية، فهي الحكم والمرجع الذي تقاس عليه الآراء والتفسيرات. ويمكن حصر أهم أنواع هذه المصادر في الحقل القانوني، على سبيل التمثيل لا الحصر، في: الدساتير التي تنظم أسس الحكم، والاتفاقيات والإعلانات والمواثيق الدولية التي تحكم العلاقات بين الدول، والنصوص التأسيسية للمنظمات، والقوانين العادية الصادرة عن السلطة التشريعية، واللوائح والمراسيم التنفيذية الصادرة عن السلطة التنفيذية. فهي بذلك وثائق رسمية أصلية تشكل الإطار القانوني الموضوع للدراسة، ولا يرقى إليها الشك في مصدريتها الرسمية. ويمكن حصر هذه المصادر في اختصاص القانون فيما يلي:

- ✓ الدساتير.
- ✓ الاتفاقيات والإعلانات والمواثيق الدولية والإقليمية.
- ✓ النصوص التأسيسية.
- ✓ القوانين.
- ✓ اللوائح التنظيمية.
- ✓ فهي بذلك وثائق رسمية أصلية لا يرقى إليها الشك.

2.1.1 المراجع :

تشكل الطبقة التفسيرية والتحليلية التي تعلو على المصادر الأولية، وهي كل ما من شأنه - بشكل مباشر أو غير مباشر - أن يقدم دعما، أو إيضاحا، أو تعميقا لفهم الموضوع المطروح للبحث. وبخلاف المصادر التي تمثل المادة الأصلية، فإن المراجع تمثل الجهد الفكري والتأويلي للباحثين والمفكرين حول تلك المادة. وفي الغالب، يكون التركيز الأساسي للمراجع منصبا على **المصدر** ذاته، حيث يتولى المؤلف أو الباحث مهمة تفكيكه ودراسته من زوايا متعددة.

فالمرجع يقوم بدور المحلل الذي يخضع النص الأصلي أو الوثيقة الرسمية للفحص الدقيق، حيث **يحلله** لاستخراج مكوناته المنطقية والسياقية، و**يشرحه** لتوضيح دلالاته ومفرداته التي قد تكون غامضة أو تقنية، و**يفسره** لتقديم قراءة متعمقة لمعانيه وأهدافه الكامنة. كما يتجاوز المرجع دور الشرح إلى دور الناقد الذي **ينقده** فيعرض مواطن القوة والضعف فيه، ووجهات النظر المؤيدة والمعارضة لأحكامه. ويسعى أيضا

إلى **تقييمه** من حيث ملاءمته وفعاليته، وربما **تقويمه** باقتراح تعديلات أو بدائل من شأنها تطويره أو معالجة نقاط الخلل فيه .ويمكن إجمال أبرز أشكال المراجع، التي تشكل بمجموعها المكتبة الثانوية للباحث، في:

- ✓ **الكتب:** سواء كانت مؤلفات شاملة أو متخصصة، وتعد المصدر التقليدي الأبرز للشرح النظري والتجميع المنهجي للمعلومات.
- ✓ **الأطروحات والرسائل الجامعية:** وخاصة تلك التي تنتمي لمراحل الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه)، لما تتسم به من عمق في المعالجة ومنهجية صارمة واطلاع معمق على جوانب محددة من الموضوع.
- ✓ **المجلات العلمية المحكمة:** وهي الدوريات المتخصصة التي تنشر أحدث الأبحاث والدراسات القصيرة والمكثفة، والتي غالبا ما تتناول إشكاليات حديثة أو تقدم مقاربات نظرية جديدة.
- ✓ **المعاجم والقواميس:** المتخصصة منها على وجه الخصوص، والتي تساعد الباحث في ضبط المصطلحات وفهم دلالاتها الدقيقة داخل حقل المعرفة.
- ✓ **الموسوعات العلمية:** التي تقدم معلومات موثقة ومكثفة ومصنفة حول مواضيع واسعة، ويمكن أن تكون نقطة انطلاق جيدة لفهم الإطار العام.
- ✓ **المراجع الالكترونية المحكمة والمعتمدة:** كقواعد البيانات الجامعية العالمية والمواقع الرسمية للمراكز البحثية، والتي أصبحت في العصر الرقمي مصدرا لا غنى عنه للمعلومات الحديثة والسريعة.
- ✓ **المطبوعات الجامعية:** مثل محاضرات الأساتذة أو أوراق العمل المقدمة في الندوات، والتي قد تحتوي على تحليلات وتفسيرات قيمة لم تنشر بعد في قنوات أخرى.
- ✓ . **الأوراق البحثية للملتقيات العلمية المنشورة:** تمثل أبحاثا حديثة ومتخصصة تقدم في مؤتمرات وطنية أو دولية ثم تنشر. وتعد مصدرا قيما لكونها تعالج قضايا راهنة أو تقدم أفكارا مبتكرة، مما يعكس أحدث التطورات والمناقشات الأكاديمية في المجال.

2.1 الفرع الثاني: ضوابط ومعايير جمع المعلومات:

عند البحث عن المصادر والمراجع، لابد للباحث أن يركز على المراجع النوعية ويبتعد عن النظر إلى الكمية أو العددية. فعند النظر إلى نوعية المراجع، نجد أن الأطروحات والرسائل الجامعية في مرحلة الدراسات العليا (كالدكتوراه والماجستير) هي الأفضل نوعا، إذا ما قورنت بالكتب التي أصبح أغلبها تجاريا، باستثناء تلك التي يؤلفها أساتذة وباحثون أكاديميون. وذلك لأن الرسائل والأطروحات تم إعدادها من طرف طالب باحث واحد، وبإشراف ومرافقة ومراقبة من أساتذة ذوي رتب علمية عليا في الجامعة، كما اعتمدتها هيئات علمية متخصصة، وتمت قراءتها ومناقشتها من طرف لجان متخصصة.

كما يجب على الطالب الباحث أن يعتمد على أكثر المصادر والمراجع حداثة، ذلك لأن العلم في تطور وتجدد وجب معه التركيز على آخر ما استحدث في مجال الموضوع محل الدراسة.

ويلزم الطالب الباحث بالابتعاد عن المواقع الالكترونية غير المحكمة، والتي عادة ما توفر معلومات يشك في صحتها، لأن أغلبها عبارة عن منتديات ومواقع مفتوحة. إنما يعتمد على المواقع الالكترونية المعتمدة والمحكمة التي يكون نطاقها تابعا لموقع حكومي كوزارة أو منظمة دولية. مثلا: يمكن الاعتماد على مواقع وزارة التعليم العالي ووزارات الصحة والعمل، كما يمكن الاعتماد على موقع منظمة اليونسكو أو الأمم المتحدة. عادة ما يكون نطاق تلك المنظمات ينتهي بـ .orgأما النطاق في دولة الجزائر مثلا فهو .dz

وعلى الطالب الباحث كذلك تجنب المقالات الصحفية التي عادة ما تحمل آراء كاتبها ولا تتسم بالموضوعية والحياد، فهي لا تخدم البحث العلمي بمعناه المجرد عموما. ونفس الشيء يقال عن المقالات المنشورة في مجلات غير محكمة، لانتفاء صفة العلمية عن مثل هذه المقالات.

2. المطلب الثاني: القراءة ووضع الخطة الأولية:

بعد جمع المادة العلمية، تأتي مرحلة تفعيلها من خلال القراءة الواعية التي تحول المعلومات الخام إلى معرفة قابلة للتوظيف. وتفضي هذه القراءة إلى بناء الخطة الأولية للبحث، والتي تشكل الهيكل المنظم الذي سيتبعه الباحث في عرض أفكاره وتحليلاته.

1.2 الفرع الأول: استراتيجيات القراءة العلمية:

تعد خطوة القراءة من المراحل المحورية والحاسمة في مسيرة البحث العلمي، إذ تمثل الجسر الذي يعبر عليه الباحث من مرحلة جمع المادة العلمية الأولية، التي قد تكون مجردة ومتفرقة، إلى مرحلة الفهم والاستيعاب والتملك المعرفي. فمن خلال القراءة الواعية، يطلع الطالب الباحث على الثروة المعلوماتية التي جمعها، ويقوم بتحويلها من كتل منفصلة من البيانات إلى نسيج مترابط من الأفكار والمفاهيم. وهي الوسيلة الأساسية التي تمكنه من الاطلاع على العقلية البحثية لمن سبقوه في دراسة الموضوع، وفهم الزوايا المختلفة التي عالجوا منها القضية، والمناهج التي استخدموها في تحليلهم، والأدلة التي استندوا إليها، والنتائج التي خلصوا إليها، وأيضا الثغرات التي ربما تكون قد بقيت في أبحاثهم. هذا الفهم الشامل لما أنجز سابقا ليس تقليدا، بل هو نقطة الانطلاق الأساسية لتحديد موقع الباحث الشخصي على خريطة المعرفة، وتمييز ما يمكن أن يضيفه من إسهام جديد .لذلك، لا تكون القراءة في البحث العلمي عشوائية أو بلا منهج، بل تمر عبر مرحلتين متكاملتين وهادفتين:

1.1.2 القراءة السريعة (الاستطلاعية أو الانتقائية):

وهي المرحلة الأولى التمهيدية التي تلي مباشرة جمع المواد. ويهدف الباحث من خلالها إلى إجراء مسح شامل وسريع لكل ما بين يديه من كتب ومقالات ورسائل. وغالبا ما يركز في هذه القراءة على عناصر محددة في كل مرجع، مثل: **المقدمة** لفهم النية التأسيسية للمؤلف والغرض الرئيس من تأليف العمل، و**الفهرس** أو جدول المحتويات لمعرفة الهيكل العام للدراسة والعناوين الرئيسية والفرعية التي تناولها الكاتب، و**الخاتمة** أو ملخص النتائج للحصول على فكرة سريعة عن حصيلة البحث. وتمتد هذه القراءة أحيانا إلى تصفح العناوين الجانبية ومراجعة قائمة المصاح والمراجع الواردة. والهدف الاستراتيجي منها هو **التصنيف والفرز**؛ فهي تمكن الباحث من تقييم مدى صلة كل مرجع ببحثه، وتصنيف المواد إلى فئات: ما هو مباشر وجوهري للموضوع، وما هو غير مباشر أو ثانوي، وما هو غير ذي صلة يمكن استبعاده مؤقتا. فهذه القراءة تشبه "الاطلاع العابر" الذي يرسم خريطة أولية للطريق، ويوفر على الباحث وقتا ثمينا من خلال توجيهه نحو المواد الأكثر أهمية وعمقا لبحثه.

2.1.2 القراءة المتعمقة (التحليلية أو النقدية):

وتسمى أيضا القراءة المركزة أو الفاحصة، وهي المرحلة الأكثر جدية وإنتاجية. هنا، ينتقل الباحث من المسح السطحي إلى الغوص الاستقصائي. ولا تشمل هذه القراءة سوى **المراجع ذات الصلة المباشرة والوثيقة** بصلب موضوع البحث والإشكالية المطروحة، وكذلك **الجزئيات والفصول المحددة** داخل المراجع العامة التي تتناول جوانب مرتبطة ارتباطا وثيقا بالدراسة. وتتميز هذه القراءة بأنها **متأنية وهادئة**، حيث يقرأ الباحث ببطء وإمعان، ويقف عند كل فكرة رئيسية، ويلاحق تسلسل الحجج، ويتأمل في الأمثلة والشواهد. ويكون هدفه الرئيس هو **الفحص الدقيق** للمعلومات والأفكار تمهيدا لتوظيفها لاحقا في بناء حجته البحثية، و**التركيز الشديد** لتحديد نقاط القوة والضعف في الرأي المعروض، استعدادا لأن تكون هذه الأفكار محل نقد أو تقييم أو مقارنة في متن

الرسالة. ومن خلال هذه القراءة المتعمقة، يبدأ الباحث في **تسجيل المعلومات وتبويبها** بشكل منظم، سواء عبر التلخيص أو نقل الاقتباسات المهمة مع التوثيق الفوري، وتصنيفها تحت العناوين أو المحاور المقترحة لخطة بحثه. وهذا ما يجعل عملية القراءة المتعمقة **عملية تقنية معقدة** تتجاوز مجرد استقبال المعلومات إلى تفكيكها وتمحيصها وإعادة تنظيمها. وهي بالتالي تتطلب من الباحث تخصيص **زمن كافٍ ومتواصل**، وخلق **ظروف نفسية وبيئية ملائمة** من هدوء وانقطاع عن المشتتات، حتى يتمكن من إتقان هذه المهمة الدقيقة وإجادتها، والانتقال منها إلى مرحلة البناء الكتابي بثقة ومادة غنية.

2.2 الفرع الثاني: بناء الخطة الأولية للبحث:

من خلال عملية القراءة المتأنية والشاملة، لا يكتفي الطالب الباحث بجمع المعلومات فحسب، بل يبدأ في بلورة رؤية متكاملة وبناء إدراك معمق لطبيعة الموضوع وشبكة العلاقات بين أفكاره وجزئياته. هذا الفهم الثري والاستيعاب الواسع يترجَم بشكل طبيعي إلى تشكيل **"تصور مبدئي أو أولي "**للهيكل التنظيمي الذي سيسير عليه البحث، أي الخطة التي ستوجه مسار التحليل والكتابة. وتعد هذه الخطة الأولية حصيلة التفاعل الذهني الخلاق بين مادة البحث المجموعة وبين عقل الباحث الذي يقوم بتنظيمها وترتيب أولوياتها.

انطلاقا من هذا التصور، يشرع الباحث في **عملية تجزئة أولية** لعناصر البحث، حيث يقوم بتفكيك الموضوع الكلي إلى مكوناته الأساسية والفرعية. ويبدأ ذلك بتقسيم الموضوع إلى **محاور كبرى** تشكل الوحدات البنائية الرئيسية للدراسة، والتي قد تأخذ شكل **أبواب** في حال كان البحث عميقا وواسع النطاق كأطروحة الدكتوراه، أو تأخذ شكل **فصول** في الرسائل الجامعية والمذكرات الأكثر تركيزا. ويختلف هذا التقسيم حسب درجة البحث وأهدافه ونوعيته (مذكرة أو رسالة أو أطروحة) وحسب التقاليد الأكاديمية المتبعة.

ولكي تكون الخطة الأولية سليمة وقابلة للتطوير إلى خطة نهائية فاعلة، يشترط أن تستوفي مجموعة من المعايير الأساسية:

- ✓ **متوازنة شكلا وموضوعا:** أي أن يكون هناك تناسب وتوازن بين حجم الأبواب أو الفصول والمباحث من حيث عدد الصفحات والعناوين الفرعية (التوازن الشكلي)، وأيضا من حيث الأهمية النسبية والأفكار المطروحة (التوازن الموضوعي)، فلا يهمش جانب على حساب آخر.
- ✓ **شاملة لكل ما له ارتباط بالموضوع:** يجب أن تغطي الخطة جميع النقاط والأبعاد الأساسية المرتبطة بإشكالية البحث، دون إغفال جانب مهم قد يخل بالتحليل أو يجعل النتائج غير مكتملة.
- ✓ **معبرة عن عنوان البحث وإشكاليته:** يجب أن تكون الخطة امتدادا طبيعيا ومرآة عاكسة لكل من العنوان الرئيسي والإشكالية المحورية. فكل عنوان فرعي في الخطة يجب أن يخدم في النهاية الإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية، ويكون مترابطا مع دلالات العنوان الرئيسي.
- ✓ **مترابطة بين عناوينها الرئيسية والثانوية:** يجب أن يكون هناك تسلسل منطقي وترابط عضوي بين المحاور الكبرى والعناوين الفرعية داخلها، بحيث ينساب الفكر في تتابع واضح، ويقدم كل قسم تمهيدا ومدخلا طبيعيا للقسم الذي يليه.
- ✓ **محققة للأهداف المرجوة من البحث:** يجب أن تصب جميع أجزاء الخطة في النهاية نحو تحقيق الأهداف العلمية والعملية التي حددها الباحث لدراسته، وأن تكون كل خطوة في التحليل موجهة نحو تلك الغايات.

- ✓ **مرنة قابلة للتعديل في مراحل لاحقة:** الخطة الأولية ليست قالبا جامدا أو نصا منزلا، بل هي تصور قابل للتطوير والتحسين. فقد يضيف الباحث أقساما جديدة أثناء الكتابة، أو يدمج أخرى، أو يعدل في صياغة العناوين لتعكس المادة العلمية بدقة أكبر.

تنويه: من المهم الإشارة إلى أن الغاية الأساسية من خطة البحث هي **دراسة صلب الموضوع وتحليله وتفصيله** بشكل مباشر انطلاقا من الإشكالية المطروحة. لذا، ينبغي على الطالب الباحث أن يتجنب تخصيص أقسام كبيرة أو أبواب كاملة في خطته لمجرد **تحديد المفاهيم أو شرح المصطلحات** (ما يسمى بالجانب "الماهوي")، لأن هذا الجانب التوضيحي له مواضعه المنهجية الأخرى الأكثر ملاءمة. فيمكن معالجة التعريفات والمفاهيم المركزية في **مقدمة البحث** بشكل مكثف، أو في **مقدمات الأبواب أو الفصول** إذا اقتضى الأمر دون إسراف، أو حتى في **هوامش الصفحات** عند أول ظهور للمصطلح، وهو ما يعد من الناحية المنهجية الأفضل والأكثر دقة لأنه لا يشغل حيزا من صلب التحليل.

ومن منظور أكاديمي، يعتبر **التقسيم الثنائي** هو الأنسب والأكثر اتزانا لخطة البحث في الدراسات النظرية البحتة التي لا تتضمن جانبا تطبيقيا أو ميدانيا كبيرا. ويعني هذا أن يقسم البحث إلى **فصلين رئيسيين**، وأن يقسم كل فصل بدوره إلى **مبحثين**، ثم قد يقسم كل مبحث إلى **مطلبين**، وهكذا. هذا الهيكل الثنائي يساعد في تحقيق التوازن المذكور سابقا. مع التأكيد على أن **المادة العلمية المتوفرة وطبيعة الموضوع** هما المعياران الحقيقيان والأساسيان اللذان يجب أن يتحكما في عملية التقسيم في النهاية. وعليه، فإن على الطالب الباحث تطوير مهارته في **العملية التقنية للصياغة والتفريع**، بحيث يصوغ العناوين بشكل دال ومكتمل، ويقسم المحتوى تقسيما منطقيا يحقق ذلك التوازن الشكلي والموضوعي المنشود، والذي يعد من أهم سمات خطة البحث الناجحة.

II. خاتمة:

يمثل إتقان مرحلة التأسيس في البحث العلمي الضمانة الأكيدة لجودة مساره وصحة نتائجه. وقد سعى هذا المقال إلى تفكيك هذه المرحلة الحساسة، مركزا على عمليتي اختيار الموضوع وصياغة الإشكالية كركنين لا غنى عنهما. وبعد العرض والتحليل، يمكن استخلاص الحصيلة الآتية: إن نجاح البحث يبنى على اختيار ذكي مدعوم بمعايير موضوعية، وإشكالية واضحة تكون بمثابة البوصلة التي توجه كل جهد لاحق، مما يحول الفكرة المجردة إلى مشروع بحثي متماسك وقابل للتحقيق.

1. النتائج:

- ➢ اختيار موضوع البحث ليس قرارا اعتباطيا، بل هو عملية منهجية تخضع لمعايير دقيقة أبرزها: الحداثة، الأهمية العلمية والعملية، والتخصص الدقيق، ووجود سابق معرفي يمكن البناء عليه.
- ➢ صياغة الإشكالية هي العمود الفقري للبحث، وهي التي تحدد وجهته وتضبط معايير جمع المادة وتحليلها، وتكمن فاعليتها في وضوحها ودقتها وقابليتها للمعالجة المنهجية.
- ➢ هناك علاقة تكاملية وثيقة بين الإشكالية والعنوان، حيث يكون العنوان التعبير المركز والمرآة العاكسة للإشكالية، مما يستلزم صياغته بلغة سليمة واضحة وخالية من الغموض.
- ➢ لا تكتمل عملية الاختيار والتأسيس دون مناقشة علمية جادة مع المشرف الأكاديمي المتخصص، الذي يلعب دور المرشد والضابط للمسار البحثي منذ البداية.

- يتطلب تجنب الفشل في المراحل المبكرة الابتعاد عن المواضيع الفضفاضة أو المستهلكة أو التي لا تتلاءم مع إمكانيات الباحث الزمنية والمالية والشخصية.

2. التوصيات:

- نوصي الطلبة الباحثين بتخصيص الوقت الكافي لمرحلة الاستطلاع الأولي والقراءة الاستكشافية قبل تثبيت موضوع البحث، وعدم الاستعجال في قرار الاختيار.
- نوصي بتدريب الطلبة، من خلال ورش عمل ومقررات تطبيقية، على مهارة صياغة الإشكاليات البحثية الدقيقة وصياغة العناوين الأكاديمية السليمة.
- نوصي المؤسسات الجامعية بتشجيع وتعزيز آليات التواصل الفعال بين الطلبة الباحثين وأعضاء هيئة التدريس المشرفين منذ المراحل الأولى لتقديم المقترحات البحثية.
- نوصي بإنشاء قواعد بيانات أو أدلة إرشادية على مستوى الأقسام العلمية، تتضمن مواضيع مقترحة ذات أولوية وأحدث الإشكاليات المطروحة في التخصص، لتوجيه جهود الطلبة.
- نوصي الباحثين بضرورة الجمع بين الموضوعية التامة في اختيار الموضوع ومعالجة الإشكالية، والمواءمة مع ميولهم الشخصية وشغفهم المعرفي، لضمان الاستمرارية والإبداع في العمل البحثي.